

إدارة بايدن واكتشاف الحوثيين



احتمال سقوطها في أيدي قوات بقيادة طارق محمد عبدالله صالح واردا في مرحلة معينة.

أن أوان وضوح الصورة أمام المسؤول الأميركي عن ملف اليمن. يعني وضوح الصورة أن ليس في الإمكان فصل الحوثيين عن الأجندة الإيرانية وليس في الإمكان في الوقت ذاته الرهان على "انصار الله"، خصوصا أن هؤلاء ليسوا مهتمين بالخسائر البشرية وهم على استعداد لإلقاء المزيد من الأطفال والمراهقين في أتون معاركهم... المهمة وصول الإدارة الأميركية الجديدة إلى خلاصة فحواها أن التعاطي مع الحوثيين ليس ممكنا إلا من زاويتين. أولاها أن دول الخليج، على رأسها السعودية، حريصة على أمنها الذاتي. أما الزاوية الثانية فهي تتمثل في أن الحوثيين موضوع إيراني لا أكثر ولا أقل، فهم ليسوا سوى ورقة لدى "الجمهورية الإسلامية". سيقف السؤال كيف ستتعاظم إدارة جو بايدن مع المشروع التوسعي الإيراني هل ستواجهه أم تستسلم له؟

واعتقاد الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي أن في استطاعته التوصل إلى تفاهم معهم. أراد الرئيس المؤقت، الذي كانت تتحكم به ولا تزال عقدة على عبدالله صالح، إيجاد توازن داخل "الشرعية" نفسها مع جماعة الإخوان المسلمين. لهذا السبب لم يتصد لـ "انصار الله" في محافظة عمران وتركهم يطردون منها أفراد عائلة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، زعيم حاشد المتوفى أواخر العام 2007. في الطريق إلى صنعاء عبر محافظة عمران، جرف الحوثيون اللواء 310 في الجيش اليمني الذي كان محسوبا مع قائده العميد عبدالحميد القشيب على أحد الضباط الكبار في الجيش اليمني، وهو علي محسن صالح الأحمر، نائب رئيس الجمهورية المؤقت حاليا. ليس سرا أن علي محسن صالح هو أحد القويين من جماعة الإخوان المسلمين التي لعبت دورا أساسيا في الانقلاب على نظام علي عبدالله صالح.

بغض النظر عن الأخطاء الكثيرة للرئيس السابق الذي أصر الحوثيون على إعدامه في صنعاء في الرابع من كانون الأول - ديسمبر 2017، لا يمكن تجاهل أن الإدارة الأميركية بقيت دائما مصرة على التقليل من الخطر الحوثي من جهة وتجاهل أن "انصار الله" ليسوا سوى أداة إيرانية لا أكثر من جهة أخرى. كل ما عدا ذلك وكل ما يحدث في اليمن مجرد تفاصيل مقارنة بحجم الكارثة الإنسانية في البلد. هذه الكارثة قابلة لأن تتطور نحو الأسوأ في ظل انتشار المرض والجوع في كل الأراضي اليمنية.

ليس لدى الحوثيين أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو حضاري يمكن أن يساعد في نهوض اليمن. الدليل على ذلك ما فعلوه في مناطق سيطرتهم، خصوصا في صنعاء التي تشهد في كل يوم مأساة من نوع مختلف. كانت المأساة الأخيرة احتراق مخيم للاجئين فقراء في إحدى ضواحي العاصمة. ليس معروفا بعد ما هي الدروس التي سيستخلصها الديبلوماسية الأميركية، الذي يقول كثيرون إنه يعرف اليمن جيدا، من خلال تعاظمه الأخير مع "انصار الله" ورفضهم عرضه. ما هو ثابت أن "الشرعية" استطاعت تحسين وضعها على الأرض بعدما صدت الهجوم الحوثي على مارب. الأکید أنها سجلت نقاطا في محيط تعز، علما أن تلك النقاط لا أهمية لها تذكر من الناحية العسكرية مقارنة مع ما حصل في مارب بفضل سلاح الجو السعودي خصوصا.

في النهاية، ليس واردا إلحاق هزيمة عسكرية ساحقة ساحقة بالحوثيين الذين استفادوا إلى حد كبير من كل الاتفاقات التي وقعوها، لكنهم لم يحترموا حرفا فيها. تشمل هذه الاتفاقات "اتفاق السلم والشراكة" مع الرئيس المؤقت وذلك مباشرة بعد دخولهم صنعاء. كذلك، لم يحترموا أي اتفاق مع علي عبدالله صالح، هادنوه لفترة بسبب وجودهم في صنعاء وحاجتهم إليه وما لبثوا أن تخلصوا منه ومازالتوا إلى اليوم يحتفلون بجثمانه كما لديهم رهائن من أفراد عائلته. لم يحترموا شيئا من اتفاق أوصلوا الذي أشرف عليه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مارتن غريفيث.

نجحوا في إبقاء ميناء الحديدة المهم تحت سيطرتهم مستفيدين إلى حد كبير من رغبة غريفيث في تفادي مواجهة عسكرية كبيرة في الحديدة التي كان

خير الله
إعلامي لبناني

ليس معروفا بعد هل بدأت الإدارة الأميركية الجديدة تكتشف من هم الحوثيون في اليمن وما الهدف البعيد المدى من وضع يدهم على صنعاء؟ طرح هذا السؤال نفسه بعد رفض "انصار الله" الاقتراح الذي قدمه تيموثي ليندريكين المبعوث الأميركي المكلف باليمن. ينضم الاقتراح عناصر عدة من بينها وقف إطلاق النار وتوقف الحوثيين عن مهاجمة الأراضي السعودية، إضافة إلى إعادة فتح مطار صنعاء وتشغيله في ظل رقابة متفق عليها تتولاها كل الأطراف المعنية. آخر ليندريكين عودته إلى واشنطن، التي بات موجودا فيها الآن، ما يزيد على أسبوع. جاء التأخير من أجل إجراء المزيد من المفاوضات غير المباشرة بين السعودية والحوثيين الموجودين في مسقط حيث يوجد لهم مكتب رسمي بشكل دائم.

المهم وصول الإدارة الأميركية الجديدة إلى أن التعاطي مع الحوثيين ليس ممكنا إلا من زاويتين أولاها أن دول الخليج حريصة على أمنها الذاتي والثانية أن الحوثيين موضوع إيراني لا أكثر ولا أقل

قبل سفره، ترك المبعوث الأميركي اقتراحه لوقف الحرب. رفض الحوثيون الاقتراح فيما لقي تجاوبا سعوديا. ليس سرا أن المملكة تسعى إلى وقف الحرب بطريقة أو بأخرى، خصوصا أن عاصفة "الحزم"، التي بدأت في مثل هذه الأيام من العام 2015، كانت في الأصل عملا دفاعيا وجاءت ردا على استفزازات حوثية في غاية الوضوح والخطورة.

من المفيد العودة دائما إلى الظروف التي راقت بدء "عاصفة الحزم" قبل ست سنوات. بدأت تلك الحملة العسكرية للتحالف العربي بعد أشهر قليلة من وضع "انصار الله" أيديهم على العاصمة اليمنية في 21 أيلول - سبتمبر 2014. وقتذاك سارع الحوثيون إلى عقد اتفاق مع إيران يتناول تسيير ما يزيد على عشر رحلات أسبوعيا بين طهران وصنعاء. ما الذي يدعو إلى مثل هذا الخط الجوي باستثناء نقل معدات عسكرية ورجال وإجراء تدريبات لحوثيين في إيران وتجهيز هؤلاء مذهبيا. لم تمض أيام على توقيع الاتفاق في شأن الخط الجوي بين طهران وصنعاء حتى أجرى الحوثيون مناورات عسكرية في محاذة الحدود السعودية. هل من استفزاز أكبر من هذا الاستفزاز للمملكة ولدول الخليج العربي عموما؟ هل كان مطلوبا انتظار وضع الحوثيين أيديهم على اليمن كله، كي يحصل ردا من جانب المملكة وحلفائها العرب؟

يصعب المرور مرور الكرام على الظروف التي راقت وصول الحوثيين إلى صنعاء في ظل تواطؤ "الشرعية"

القاهرة تستعد لموسم حقوقي عاصف مع واشنطن

الغربية التي لا ترى في الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية بدلا عن نظيرتها السياسية الشاملة. تتبع الخطورة من تأكيد الإدارة الأميركية على أنها تجري مراجعة لصفقات الأسلحة الحساسة للتيقن من تماشيها مع مصالحها وقيمها، وهو ما تقوم به مع مصر ودول أخرى، في إشارة واضحة إلى أن صفقة الأسلحة التي جرى تمريرها مؤخرا لمصر بقيمة 197 مليون دولار ليست دليلا قاطعا على استمرار الشيكات مستقبلا.

كما لا تلغي الحقوق السياسية مثلثتها الاقتصادية أو الاجتماعية، فالدولة لا تستبدل حقا بحق أو دورا باخر، وهي الثغرة التي تنفذ منها السهام الأميركية ولن تتوقف عن إثارتها، لأنها جزء من منظومة الشعارات التي ترفعه إدارة جو

بايدن. يؤدي التعويل على المصالح المشتركة وإجهاض التمادي في حقوق الإنسان إلى عقدة رابعة بين واشنطن والقاهرة، فتعاظم المصالح لن يضع هذا الملف على الرف بعد أن أصبح في صدارة الاهتمامات السياسية، ومسؤوليته موزعة على مؤسسات مختلفة، فيمكن أن تتوتر العلاقات مع جهة مثل وزارة الخارجية، ولا تتأثر جهة مثل وزارة الدفاع (البنغتون) بالتعاون والتنسيق المستمرين مع مصر.

تستعد القاهرة لمواجهة العقد الأميركية بإجراءات سياسية محدودة، وتميل إلى ترحيل المعالجة للمستقبل البعيد، أملا في تغير حسابات الملف الحقوقي، وهذا رهان يصعب الثقة فيه، لأن القرار لم يعد في يد شخص، كما كان في عهد ترامب، فتمت مؤسسات متعددة ترصد وتراقب وتقيم، وأملا في تكوين شبكة أمان داخلية تحصل عليها الحكومة المصرية من وراء المشروعات التي تبنيها لتخفيف الأعباء عن المواطنين. في الحالتين سوف يظل ملف حقوق الإنسان منغصا، وإذا حاولت الإدارة الأميركية تبريده قليلا لدواع إستراتيجية لن تتغافل عنه وسائل إعلام لا تجد في مصر تقريبا قضية أكثر سخونة للحديث سوى تضيق الحريات وروافدها، ما ينعكس في شكل خسائر للدولة المصرية الحديثة التي يلعب فيها الاستثمار الأجنبي دورا حيويا.

ويتأثر حجمه والجهة الغربية القادم منها بأوضاع حقوق الإنسان ومستوى الحريات العامة، لأن الدعاية السوداء تهز ثقة المستثمرين في الدولة المستهدفة، وفي حالة مصر لا تتورع منظمات حقوقية دولية عن التركيز على الملف الحقوقي لأسباب إنسانية أو سياسية، ما يفرض على القاهرة الاستعداد لمواجهة موسم حقوقي عاصف.

بات هذا التوجه أقل تأثيرا مع نجاح أجهزة الأمن في القضاء على جزء معتبر من الإرهابيين، وتنظيف جيوبهم الداخلية، وترتيبه في الوقت الحالي يشي بعدم الثقة في الحكومة المصرية، وتوظيفها السياسي من باب جعل جمره الإرهاب ملتبهة. في كل مرة يصدر تقرير دولي يتناول حقوق الإنسان في مصر وينتقد أحوالها، ينصب الرد على الرض والشجب والإدانة والتبرير والتفسير، وآخرها البيان الذي أصدرته 31 دولة في مجلس حقوق

الغربية التي لا ترى في الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية بدلا عن نظيرتها السياسية الشاملة. تتبع الخطورة من تأكيد الإدارة الأميركية على أنها تجري مراجعة لصفقات الأسلحة الحساسة للتيقن من تماشيها مع مصالحها وقيمها، وهو ما تقوم به مع مصر ودول أخرى، في إشارة واضحة إلى أن صفقة الأسلحة التي جرى تمريرها مؤخرا لمصر بقيمة 197 مليون دولار ليست دليلا قاطعا على استمرار الشيكات مستقبلا.

كما لا تلغي الحقوق السياسية مثلثتها الاقتصادية أو الاجتماعية، فالدولة لا تستبدل حقا بحق أو دورا باخر، وهي الثغرة التي تنفذ منها السهام الأميركية ولن تتوقف عن إثارتها، لأنها جزء من منظومة الشعارات التي ترفعه إدارة جو

بايدن. يؤدي التعويل على المصالح المشتركة وإجهاض التمادي في حقوق الإنسان إلى عقدة رابعة بين واشنطن والقاهرة، فتعاظم المصالح لن يضع هذا الملف على الرف بعد أن أصبح في صدارة الاهتمامات السياسية

تتمن العقدة الأولى في عدم اقتناع القاهرة بفحوى الخطاب الأميركي الضاغظ على عملية الإصلاحات السياسية والتعجيل بها، وتراه مفرضا ويصعب في مصلحة جماعة الإخوان المسلمين، وتحاول مصر تصدير خطاب مضاد بتسويق مفهوما الخاص بحقوق الإنسان بعيدا عن الشك السياسي وما يرتبط به من توسيع نطاق الحريات والإفراج عن المعتقلين وفرملة "التوقيف دون محاكمات قضائية سريعة".

تأتي العقدة الثانية من رحم تأكيد مصر دوما عدم وجود معتقلين سياسيين، وكل من جرى توقيفهم، من صحفيين ومحامين وأكاديميين ونشطاء، من المتهمين الجنائين وتورطوا في أعمال عنف وإرهاب، وهو المنطق الذي لا يلقى تجاوبا أو حتى استيعابا عند جهات كثيرة في دول غربية، ويبدو في نظرهم جميعا حجة لتبرير الاعتقال.

بات هذا التوجه أقل تأثيرا مع نجاح أجهزة الأمن في القضاء على جزء معتبر من الإرهابيين، وتنظيف جيوبهم الداخلية، وترتيبه في الوقت الحالي يشي بعدم الثقة في الحكومة المصرية، وتوظيفها السياسي من باب جعل جمره الإرهاب ملتبهة. في كل مرة يصدر تقرير دولي يتناول حقوق الإنسان في مصر وينتقد أحوالها، ينصب الرد على الرض والشجب والإدانة والتبرير والتفسير، وآخرها البيان الذي أصدرته 31 دولة في مجلس حقوق

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

بدأت مصر تستعد للموسم الحقوقي الساخن مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي مرت على الملف السعودي من الزاوية نفسها مؤخرا، مع اختلاف في الأسباب والدوافع والتفاصيل، فهل تنحني القاهرة للعواصف وتغير من سياساتها الراهنة لتحاشي تكرار الانتقادات، أم تواصل الرد من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وترك الملف السياسي لمستقبل بعيد؟

أصبح هذا النوع من الأسئلة الدقيقة يحتل حيزا كبيرا في تفكير المتابعين للعلاقات بين البلدين، فواشنطن في خضم تميمها للشراكة الإستراتيجية والأهمية التي ينطوي عليها الدور المصري في مكافحة الإرهاب والسعي لدعم الاستقرار الإقليمي لم تال جهدا للتذكير بعدم رضاها عن ملف حقوق الإنسان، وتميل للتعامل معه بوصفه بوصلة رئيسية في تقييم العلاقات، والقاهرة لا تريد الانحناء أو تغيير طريقها وتتشبث بالقناعات التي تراكت لديها وأدت إلى التشكيك دوما في نوايا كل من يتطرقون إلى هذا الملف، ما يعني حدوث صدام لا محالة بسبب التباين في الرؤى والمفاهيم والتقدير.

عندما سئل المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، الخميس الماضي، عن صفقات الأسلحة لصالح مصر ووضع حقوق الإنسان، قال "لن يكون هناك شك على بياض لأي دولة، سواء كانوا شركاء أميين مقربين أو منافسين أو خصوما.. واشنطن لديها قلق عميق من سجل حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك التقييد المجتمع المدني وحرية التعبير والاعتقالات".

تعمد المسؤول الأميركي استخدام عبارة "شيك على بياض"، للتذكير بما قاله بايدن في أثناء الحملة الانتخابية وخلال حكم الرئيس دونالد ترامب الذي اتهم بأنه منح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أو "دكتاتورته المفضل" هذه الميزة التي لن يكون لها مكان في إدارة بايدن، كعلامة مهمة للفرقة بين توجهات إدارتين وحسابات رئيسيين وتفكير شخصين، وإيهما أكثر إخلاصا للقيم الأميركية.

حدثت إجابة برايس صدى واسع في مصر، وأوجت بان المسألة على وشك الانفجار والدخول في مناح سلبية، فتصميم واشنطن على منح أولوية كبيرة للملف الحقوقي يشير إلى فجوة بين الجانبين، ومهما اتخذت القاهرة من إجراءات رمزية ومنقطعة لن تكون محل رضا، فالمطلوب معالجة على الطريقة



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk